آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

مكانة دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الغربية

د. هشام خليفة الكاسح
heshamalkasah@gmail.com
كلية الاقتصاد الخمس / جامعة المرقب

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):

الكاسح، هشام خليفة. (2023). *مكانة دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الغربية*. مجلة آفاق اقتصادية. 9[17] 103-129.

Cite This Article:

مكانة دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الغربية

المستخلص

تحتل دول الخليج العربي مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الغربي نتيجة لموقعها الجغرافي,ونتيجة لإمكانياتها الطبيعية فيما يتعلق بمصادر الطاقة التي تشكل المحرك الأساسي للاقتصاد الغربي, وكذلك ما تتمتع به من قدرة شرائية بسبب العائدات الضخمة من مبيعات الطاقة, ما جعل منها سوقاً مهما لتصريف الصادرات الغربية, بالإضافة إلى ما تتمتع به من ثقل عربي وإسلامي باعتبارها الموطن الذي انبعث منه الدين الإسلامي وما ترتب عليه من تأثير هام في الرأي العام العربي والإسلامي في مختلف القضايا المطروحة في النظام الدولي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية, التي قد يؤدي انفجارها إلى تهديد كبير للأمن والسلم العالميين, وبازدياد نشاط الجماعات الإرهابية المعادية للغرب في المنطقة وما جاورها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001,مع وجود قوى إقليمية مارقة لديها أطماع في المنطقة وتسعى إلى إخلال التوازن الإقليمي, مما سيؤدي إلى تقويض الاستقرار فيها, جعلت الدول الغربية منطقة الخليج العربي في صدارة استراتيجياتها الأمنية.

الكلمات الدالة: الإستراتيجية، دول الخليج العربي, الدول الغربية, حلف الناتو, الولايات المتحدة الأمريكية.

The position of the Arab Gulf states in Western strategies

Abstract

The Arab Gulf states occupy an important position in Western strategic thought as a result of their geographical location, and as a result of their natural capabilities with regard to energy sources that constitute the main engine of the Western economy, as well as their purchasing power due to the huge revenues from energy sales, which made them an important market for exporting Western, in addition to the Arab and Islamic weight it enjoys as the home from which the Islamic religion was born and the consequent significant impact on Arab and Islamic public opinion on various issues raised in the international system, especially with regard to the Palestinian issue, the explosion of which may lead to a major threat to global peace and security, and the increase in the activity of anti-Western terrorist groups in the region and its environs, especially after the events of September 11, 2001, with the presence of rogue regional powers that have ambitions in the region and seek to disrupt the regional balance, which It will undermine stability in it, and Western countries have made the Arab Gulf region at the forefront of their security strategies.

Key Words: Strategy, the Arab Gulf region, the Arab Gulf states, Western countries, the United States.

المقدمة:

على الرغم من أن الاهتمام الغربي بالمنطقة الخليجية جاء مبكراً نسبياً عندما قامت الأساطيل الحربية البرتغالية باحتلال بعض المواقع المهمة في منطقة الخليج العربي في بدايات القرن السادس عشر وذلك من أجل السيطرة على طريق التجارة الرابط بين الشرق والغرب, وما تلا ذلك من الوجود البريطاني عندما صار مضيق هرمز محط أنظار الأساطيل الحربية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر, ومع هذا التاريخ صارت المنطقة الخليجية تحت الحماية البريطانية عقب هزيمة دولة القواسم العربية التي كانت صاحبة أقوى نفوذ في الخليج العربي في ذلك الوقت, غير أن الاهتمام الغربي الحقيقي بدأ يظهر بشكل واضح عندما اكُتشف البترول فيها في النصف الأول من القرن العشرين,حيث حازت منطقة الخليج العربي مكانة بارزة في استراتيجيات الدول الغربية وسياساتها الخارجية, وفي أثناء الحرب الباردة دخلت المنطقة الخليجية ضمن المناطق الإستراتيجية الغربية التي يجب أن تبعدها عن التمدد الشيوعي العالمي, وعقب نهاية الحرب الباردة زاد الاهتمام الغربي بهذه المنطقة بعد أن تم تحديد " الإرهاب الإسلامي" كبديل للعدو الشيوعي السابق, ليبلغ أقصى درجات الاهتمام بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001, وبالتالي أصبحت منطقة الخليج العربي بالنسبة للدول الغربية تفوق أي منطقة أخرى في الشرق الأوسط من حيث الأهمية, حيث ترسخ في الاعتقاد الغربي أن القائمين بتفجيرات 11 سبتمبر 2001 ينتمون لدول الخليج العربي, وأن شعوب تلك الدول من أكثر الشعوب كرهاً وعداء للسياسات الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة, ناهيك عن أن المنطقة الخليجية تحوي بداخلها الكثير من المشاكل الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية والتمدد الشيعي في البحرين واليمن ومشكلة الجزر الإماراتية الثلاث و التطرف الديني, التي إن تُركت يمكن أن تهدد مصالح الدول الغربية بشكل عام, باعتبارها المنبع الرئيس لمصادر الطاقة التي تحتاجها الدول الغربية, وهي منطقة ذات تأثير كبير في قضية الحرب والسلام فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي, ونسبة لذلك ظلت المنطقة الخليجية ضمن المناطق الأكثر أهمية بالنسبة للدول الغربية, حيث تصدرت جداول أعمال كل القمم الأوروبية وكل الدراسات والبحوث التي تصدرها المراكز العلمية في أوروبا وأمريكا, وبالتالي لم تغب دول الخليج العربي عن كل الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية لحماية أمنها القومي, حيث تنوعت هذه الاستراتيجيات التي تبنتها مع الدول الخليجية من التدخل المباشر والمناورات والمراقبة والتعبئة, إلى عقد اتفاقيات الشراكة والحوار, وكذلك تقديم المساعدات التقنية والفنية اللازمة للتعامل مع الأزمات التي تعيشها دول الخليج العربي.

1- مشكلة البحث:

سيتم تناول هذه الدراسة من خلال الإشكاليات التالية:

س1: ما مدى أهمية دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الغربية؟.

س2: ما نوع التحديات الأمنية والاقتصادية للدول الغربية في دول الخليج العربي؟.

س3: ما نوع السياسات التي تبنتها الدول الغربية في دول الخليج العربي؟.

2- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن منطقة الخليج العربي تحتل مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الغربي, وذلك لاعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية وأمنية وجيوسياسية هامة لدى الدول الغربية, ونسبة لذلك

تصدرت دول الخليج العربي أهم المناطق الحيوية بالنسبة للدول الغربية, مما جعلها تحتل مكانة مميزة في كل الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية في سبيل حماية مصالحها وأمنها القومي, يظهر ذلك بشكل جلي من خلال إقرار وتنفيذ الدول الغربية لمجموعة من السياسات التي تنوعت بين استخدام القوة الصلدة والتدخل العسكري ، أو استخدام القوة الناعمة كإطلاق مبادرات التعاون والحوار والشراكة وتقديم المساعدات التقنية والفنية اللازمة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية وبالطريقة التي تسمح باستمرار تدفق صادرات المنطقة من الطاقة إلى الدول الغربية دون توقف أو احتكار من قوى معادية للغرب.

3- مفاهيم الدراسة:

أ- الإستراتيجية: هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية إستراتيجيوس بمعنى القائد, ولهذا يرى البعض أنها علم القيادة, والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف ما, وتعرف الإستراتيجية بشكل عام بأنها: مشروع, منهجي, منظم, متناسق, يأخذ في الحسبان كل موارد الدولة, وقدراتها وقيودها وتقاليدها, وثقافتها وقيمها, من أجل تحقيق غاياتها العظيمة, التي تتضمن أمنها الخاص, ولا تقتصر الإستراتيجية على القدرة القتالية فحسب بل تتعدى إلى قوة الضغط المالي" الاقتصاد" والضغط الدبلوماسي " السياسة" والضغط التجاري, لإضعاف إرادة العدو أو البحث عن طرق لتجنب النزاع والمواجهة معه (غالي وعيسى, 1988, ص – ص, 405 – 406).

ب- الجيوسياسة: تعني تأثير الجغرافيا على السياسة, أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية, أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات, فجوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي, و لهذا فإن الأوضاع الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية, التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض.(رياض, 1989, ص 65 وما بعدها).

ج- منطقة الخليج العربي:سميّ الخليج العربي: بالخليج الفارسي, والبحر الأدنى, والبحر المرّ, وأرض الله, وأرض العرب, وخليج البصرة, وخليج القطيف, وخليج البحرين, وخليج عُمان, ولم يوافق الفرس عن تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني "الخليج العربي", بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين وحتى عهد البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافةً اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى, ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961 بنسختها الانجليزية والعربية, وهي أول محمية تستقل فيه, ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير "شارلز بالغريف" مندوب بريطانيا في البحرين في الثلاثينات من القرن العشرين أثناء خلاف بريطانيا مع إيران حول البحرين والجزر العربية, كما أظهرت الدول العربية قبولها لمسمى " الخليج الفارسي" من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم وهي الوثيقة (UNAD,311/Qen) المؤرخة في 5 مارس 1971 والوثيقة الثانية وهي ("UNLA 45.8.2"C) المؤرخة في 10 آب أغسطس 1984 وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من العرب, لكن تسمية الخليج بالفارسي تعود إلى أمير البحر اليوناني "فياركوس" الذي عاد من الهند إلى العراق سنة 326 . 325 ق م عن طريق الخليج, حيث كان "الإسكندر المقدوني" في انتظاره ولكن أمير البحر اليوناني لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي, بالإضافة إلى أن الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم, والمعروف أن الفرس ليسوا من أهل البحر , بل طالما كان العرب هم بحارتهم في عز مجد فارس(العجمي, 2006).

د- الدول الغربية:مصطلح يطلق على مجموعة من الدول ترتبط فيما بينها بروابط كثيرة منها ثقافية وتاريخية اكتسبتها من الإرث الذي تركته الحضارة الإغريقية والرومانية وترسخ المصطلح خلال الحرب الباردة ضد المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي, أو روابط جغرافية باعتبارها مجموعة الدول التي تقع على ضفتي المحيط الأطلسي الشمالية وهي تشمل كل دول غرب وشمال ووسط أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في شمال قارة أمريكا الشمالية وروابط مؤسسية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي وروابط أيديولوجية من خلال تبنيها النظام الرأسمالي وتتصف بأنها تضم معظم دول العالم الأول المتصدرة للترتيب في مجال التنمية والتقدم (غالي ب, بدون تاريخ, ص ص, 6-8).

هـ . المصلحة القومية: هي الهدف الحقيقي والمنشود بالنسبة لصانعي القرار خلال تبنيهم لسياسة خارجية معينة ويعكس مصطلح المصلحة القومية لدولة ما في العادة, وجود مفهوم عام يتمثل في جملة من العناصر ترتبط بسعي صانعي القرار إلى تحقيق الاحتياجات الضرورية الأكثر أهمية للدولة والتي من أمثلتها المحافظة على بقاء كيان الأمة, الاستقلال, الوحدة الوطنية للأمة, الرفاهية الإقتصادية.

و . الأمن القومي: يعني تلك الحالة التي تكون الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر, أو أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها(زهرة, في الأمن القومي, ص ص 32 – 50).

ز . التدخل: هو عبارة عن تدخل قسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى, بقصد التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المعنية, إن التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد زاد زيادة ملحوظة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, نظراً لزيادة عدد أطراف النظام الدولي كماً وكيفاً, ونظراً لعلاقات الاعتماد المتبادل التي تميز النظام الدولي المعاصر, وبالرغم من أن القانون الدولي يؤكد على مبادئ السيادة والاستقلال إلا أنه يجيز التدخل في بعض المجالات مثل: في حالة منح دولة حق التدخل لدولة أخرى بموجب اتفاقية وفي حالة خرق دولة ما لاتفاقية متعددة الأطراف ووفي حالة قيام دولة بحماية مواطنيها في دولة أخرى وفي حالة الدفاع عن النفس أو خرق دولة ما للقانون الدولي (خشيم, 1425, ص 241).

4 – أهداف الدراسة:

أ- التعرف على العناصر الحيوية و الجيوسياسية لدول الخليج العربي في الفكر الاستراتيجي الغربي.

ب- التعرف على الخلفية التاريخية لعلاقات الدول الغربية بدول الخليج العربي ومدى تأثيرها على تطور العلاقات الحالية بينهم.

ج – التعرف على التحديات الأمنية للدول الغربية في دول الخليج العربي.

د- إبراز المصالح الاقتصادية الغربية في دول الخليج العربي ومدى تأثيرها في تحديد السياسات الغربية تجاه هذه الدول.

هـ- التعرف على الاستراتيجيات الغربية التي تبنتها في تعاملها مع دول منطقة الخليج العربي.

5- أهمية الدراسة:

أ- تكشف هذه الدراسة عن مدى أهمية المنطقة الخليجية في الفكر الاستراتيجي الغربي, وذلك من خلال إلقاء الضوء على الاستراتيجيات والسياسيات التي تبنتها الدول الغربية في تعاملها مع دول منطقة الخليج العربي.

ب-تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على منطقة عربية مهمة باعتبارها تحتوي على ثلث الاحتياطي العالمي من النفط وربع الاحتياط العالمي من الغاز وعليه فإن أي بوادر عدم استقرار فيها سيؤدي بالضرورة إلى تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.

ج- تكشف هذه الدراسة دور المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة الخليجية في تحديد نوع السياسات تجاه دول الخليج العربي.

د- تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لكونها تلقي الضوء على مدى تأثير السياسات الغربية في سياسات الدول الخليجية فيما يتعلق بالدولة الإسرائيلية والقضية الفلسطينية.

هـ- إن إلقاء الضوء على السياسات الغربية التي تقوم بها من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي في دول الخليج العربي يعطي الدراسة أهمية كبرى نظراً لأنها تهتم بعمل أقدم وأقوى وأكثر منظمة عسكرية لها تأثير كبير في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في كل دول العالم, ولأنها ستجعلنا أكثر معرفة وفهماً وإلماماً بالقضايا المعاصرة لهذه الدول الشقيقة والمهمة للدولة الليبية.

6- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي سيتم من خلاله وصف العناصر الجيوسياسية لدول الخليج العربي (السعودية, الإمارات, الكويت, قطر, البحرين, سلطنة عُمان), كما أنه سيتم استخدام المنهج التحليلي الذي سيتم من خلاله تحليل أثر الأهمية التاريخية والجغرافية و الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية لدول الخليج العربي على علاقاتها مع الدول الغربية وتحليل الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية في تعاملها مع دول الخليج العربي لتحقيق أمنها القومي وتحقيق مصالحها الحيوية, بالإضافة إلى ذلك سيتم استخدام المدخل التاريخي لاكتشاف الجذور التاريخية للعلاقات بين الدول الغربية ودول الخليج العربي, وإلقاء الضوء على تطور هذه العلاقات وما أسفر عنها من نتائج نستطيع من خلالها معرفة العلاقات الحالية بشكل أكثر وضوحاً وفهماً للواقع, و تسمح لنا بالتنبؤ بالعلاقات المستقبلية بناء على معطيات الماضي والحاضر.

المبحث الأول / مقاربة جيو - سياسية وتاريخية لدول الخليج العربي.

تمهيد:

تحتل منطقة الخليج العربي بموقعها وإمكانياتها الطبيعية وخصائصها الدينية والتاريخية مكانة إستراتيجية مهمة, تجعل منها بوابة رئيسية تربط الشرق الأقصى بالغرب وشرياناً ومخزوناً هائلاً لمصادر الطاقة في العالم والتي تعتمد عليها الدول الغربية، و سوقاً جذاباً للبضائع والصناعات الغربية, وهي النواة الأولى للدين الإسلامي و للشعوب العربية والناطقة بالعربية وما يتضمنه من تأثير خطير في الرأي العام العربي والإسلامي, فضلاً عن ذلك ظهور الجماعات الإرهابية فيها وما يمكن أن تشكله من تهديد على مصادر الطاقة, ومع هشاشة وضعف الكثافة

السكانية وتشتتها في صراع طائفي داخلي بين السنة والشيعة تغذيه قوى إقليمية كبيره لها أطماعها في المنطقة, جعل منها تحتل مكانة هامة في كل الاستراتيجيات الأمنية التي وضعتها الدول الغربية لحماية أمنها القومي.

وانطلاقاً من ذلك سيتم إلقاء الضوء على هذا المبحث من خلال الآتي:

1- التعريف بالخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تمتد منطقة الخليج العربي على مساحة قدرها 2.4 مليون كيلو متر مربع تقريباً في فضاء استراتيجي يمثل حلقة وصل بين ثلاث مناطق ،هي منطقة شرق آسيا ومنطقة آسيا الصغرى المحاذية للقارة الأوروبية ومنطقة شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر, ويعيش في هذه المنطقة سكان ستة دول عربية تبلغ أعدادهم51.264 مليون نسمة بواقع كثافة سكانية قدرها 20 لكل كيلو متر مربع(المركز الإحصائي لدول الخليج العربي, 2018, ص 26), والجدول رقم (1) يوضح المساحة والسكان لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليج العربي الستة.(الغوري, 2013, ص ص, 18 – 19)

جدول (1) المساحة والسكان لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليج العربي الستة

الدولة	المساحة كلم2	عدد السكان
المملكة العربية السعودية	2.240.000	31,062,072
دولة الكويت	17.818	3,971,031
دولة الإمارات العربية المتحدة	83.600	8,264,070
دولة قطر	11.427	2,437,790
مملكة البحرين	707	1,370,322
سلطنة عُمان	309.500	4,159,102

ونظراً للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وفي نفس الوقت تواضع قدراتها البشرية والعسكرية في الدفاع عن أمنها القومي أمام أطماع القوى الإقليمية المجاورة لها, أو القوى الاستعمارية خارج الإقليم, جعل الدول الخليجية تواجه مشكلة أمن تقليدية حادة فيما يتعلق بالقدرة على الدفاع عن الدولة, بفعل حالة الانكشاف الإستراتيجية لها, بسبب عدة عوامل تتعلق بالخصائص القومية للدولة أو بالبيئة الإستراتيجية المحيطة والتي يمكن توضيحها في الآتي:

أ- إن مساحتها الجغرافية صغيرة عدا المملكة العربية السعودية وهي الأخرى تعاني من عدم التوازن بين المساحة وعدد وتوزيع السكان, كما أن عمقها الاستراتيجي يتسم بالمحدودية.

ب- إن عدد سكانها يتسم بالمحدودية أيضاً, وهذا ما جعلها تعاني مما يسمى بضعف الوعاء الدفاعي المرتبط بعدد الأفراد القابلين للتجنيد, أو تأثيرات الكثافة السكانية على تقدم القوات المناوئة, إضافة إلى مسألة التركيز السكاني وهي مسألة تطرح في مجملها تأثيرات أمنية تتجاوز فكرة الدفاع عن الدولة خارجياً, بالنظر لعدد المقيمين من غير المواطنين في الخليج.

ج- إنها تقع في منطقة إستراتيجية شديدة التعقيد, فهي محاطة بجيران من القوى الإقليمية القوية من كل جانب, بعضها لديها امتدادات طائفية داخل الدول الخليجية, والتي تجاوزت سلوكياتها الدفاعية في التعامل معها حدود

النيات الخاصة إلى تهديد هوية الدول, أو النظر إليها باعتبارها تابعة لها, والتي ترتبط باحتلال دوله أو احتلال جزر أو إطلاق تهديدات طوال الوقت. (عبدالسلام, 2007, ص 19)

ومع وجود العوامل سابقة الذكر فإن الوضع الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي يتسم بالتوتر وعدم الاستقرار, فلا تكاد تنتهي أزمة إلا وتظهر أزمة أخرى, ففي حقبة السبعينات احتلت إيران ثلاث جزر إمارتية, "الطنب الكبرى" و"الطنب الصغرى" و"أبوموسى", حدث ذلك عقب حصول الإمارات على استقلالها من المملكة البريطانية المتحدة, وسبق ذلك التمدد القومي الناصري في المنطقة وخاصة في اليمن, وكذلك الوجود السوفيتي في منطقة القرن الإفريقي, واختلال التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي بعد خروج جمهورية مصر العربية من الصراع العربي الإسرائيلي عقب توقيعها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979, ثم اندلاع الحرب الإيرانية العراقية عقب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وتبنيها عقيدة تصدير الثورة إلى الخارج, لتصل الأزمات إلى مرحلة الذروة عندما قام الرئيس العراقي "صدام حسين" بغزو الكويت وما أسفر عنه من اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 ثم احتلال العراق عام 2003 و اتساع العمليات الإرهابية التي أخذت في الانتشار في المنطقة مستغلة الأوضاع غير المستقرة التي سادت المنطقة عقب احتلال العراق, ولعل آخر هذه الأزمات الحرب التي اندلعت في اليمن عقب ثورات الربيع العربي 2011 والتي يتم تأجيجها من قوى إقليمية لها أطماعها في منطقة الخليج العربي, واستجابة لتكرار الأزمات وانعكاساتها الخطيرة على الأمن القومي لدول المنطقة الخليجية تأسس مجلس التعاون الخليجي الذي يجمع ستة دول عربية تطل على الخليج العربي تشترك في نفس الهواجس الأمنية وذلك لمحاولة مواجهتها بشكل جماعي [*] وبالرغم من تأسيس المجلس وإنشاء قوات عسكرية مشتركة أطلق عليها " اسم ذرع الجزيرة" التي نجحت في بعض الأدوار لحفظ الأمن والاستقرار إلا أنها ظلت عاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار لدول المجلس بالشكل الذي تنتفي معه كل التهديدات القادمة من الداخل أو الخارج.

ويقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و13 درجة شمالاً, ويُظهر هذا الموقع أن المنطقة الخليجية قوة جيو سياسية كبيرة, كونها أحد العناصر الرئيسية في التوازن الدولي منذ سنين طويلة, ويعد الخليج العربي من الخلجان الدولية أي جزءاً من أعالي البحار, ويكون للسفن حرية المرور فيه ماعدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج (رجب, 1997, ص 20),ويمتد الخليج العربي جغرافياً من مدخله في خليج عُمان عبر مضيق هرمز مساحة 500 ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب, ويبلغ أقصى عرض للخليج 200 ميل, ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني, ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني, والخليج بحر شبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة, وفيما سبق نجد أنه بالإضافة إلى أهمية الجزر عسكرياً, فإن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز كانت له فائدة إستراتيجية كبيرة, إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج وجعلت المنطقة المحيطة بهرمز من أكثر مناطق العالم أهمية, وتعتبر منطقة الخليج العربي امتداداً فرعياً للمحيط الهندي الذي يشكل أهمية استثنائية على السلم والأمن العالمي, ولهذا فقد لاحظ الكثير من الباحثين أنه بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية إلا واهتمت بالخليج العربي, نظراً لخصوصية هذا الموقع الاستراتيجي الذي جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط, فعبر الفرات نستطيع أن نصل إلى البحر المتوسط وعبر دجلة

[*]- تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في العاصمة الإماراتية أبوظبي عام 1981 الذي يضم ستة دول عربية خليجية هي (المملكة العربية السعودية - الكويت-الإمارات العربية المتحدة- قطر-البحرين - سلطنة عُمان) وكان الدافع الأمني هو السبب الرئيس لإنشاء هذا المجلس لمزيد من التفاصيل انظر : عمر الحسن, مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية, 2015, مركز الجزيرة للدراسات على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar

نصل إلى البحر الأسود, وعبر إيران إلى بحر الخزر ثم روسيا وأفغانستان (تنيرة 1986, ص – ص 81 – 82), وتعد العوامل الثقافية والأيديولوجية من أهم العوامل المحركة للصراع السياسي في العالم حيث تكتسب منطقة الخليج العربي التي تضم كل أراضي شبه الجزيرة العربية عدا اليمن أهمية في هذا المجال باعتبارها تمثل مهبط الدين الإسلامي أحد أكبر الديانات في العالم، لهذا فهي تحظى بمنزلة روحية لدى الكثير من سكان العالم,ولعل أبرز سمات الخليج العربي هي مخزونه الضخم من مصادر الطاقة, إذ تحتوي المنطقة على ما يقارب ثلث الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط وما يقارب ربع الاحتياطات من الغاز الطبيعي, فالمنطقة تحتوي على 30.2% من الاحتياط المؤكد من النفط والذي يتوقع أن يستمر لمدة ثمانين عاماً على الأقل, كما يحتوي على 22.6% من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي(حسين, 2014).

جدول رقم (2) الاحتياطي من النفط والغاز لدول المجلس التعاون الخليجي لعام 2014 (حسين, 2014).

الدولة	% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام	% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي
المملكة العربية السعودية	15.9	4.4
دولة الكويت	6.6	1.0
الإمارات العربية المتحدة	5.9	3.3
دولة قطر	1.5	13.3
سلطنة عُمان	0.3	0.5
مملكة البحرين	–	0.1
المجموع	**30.2**	**22.6**

ونتيجة للمبيعات الضخمة من خام البترول والغاز زادت الأرصدة النقدية الهائلة من العملات القابلة للتحويل لدى دول مجلس التعاون الخليجي, والتي ملئت بها البنوك الغربية من أجل الاستثمار, ولعل أهم الفوائد التي تجنيها الدول الغربية من هذه الأرصدة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة العجز المالي في ميزان المدفوعات وتوجيه هذه الاستثمارات من قبل البنوك الأمريكية على شكل قروض, بالإضافة لذلك توفير السيولة المالية للبنوك الأمريكية, وزادت معها القوة الشرائية للبضائع و المنتجات الغربية الصناعية والزراعية والأسلحة، لتتحول إلى أهم الشركاء في السوق العالمي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي, (العامري, 2011, ص ص 20 – 26) وتتصف الملاحة في الخليج العربي بالأهمية الحاسمة بالنسبة إلى نقل إمدادات الطاقة, إذ أن أكثر من 90% من صادرات الخليج العربي النفطية أو نحو 40% من صادرات العالم النفطية تمر عبر مضيق هرمز (كورب, 2006, ص 7), حيث يمر بمضيق هرمز يومياً 70سفينة وناقلة نفط كل 6 دقائق (كشك أ,2008, ص83), مما يجعله نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي, لعدم وجود بدائل فعالة يمكن مقارنتها به, فيما يتعلق بشحن النفط, كما أن نقل النفط بخطوط الأنابيب والشاحنات يتصف بعدم المرونة والتكاليف العالية, وقد يفرض التطويق الجبري تكلفة اقتصادية خطيرة (عبد الكريم باسماعيل, 2012, ص 290) ونتيجة لذلك زادت أهمية ومكانة دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الغربية لتتحول المنطقة الخليجية إلى إحدى أهم المناطق الحيوية التي حددتها مراكز البحوث الغربية والقمم الغربية المتمثلة في لقاءات حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي.

2- التطور التاريخي للاهتمام الغربي بدول مجلس التعاون الخليجي.

منذ بداية الاكتشافات الجغرافية في العصر الحديث ظلت منطقة الخليج العربي حكراً على القوى الاستعمارية في أوروبا,حيث كانت البدايات الأولى للاهتمامات الأوروبية بالمنطقة في أواخر القرن الخامس عشر عندما أصبحت الموانئ الخليجية تحت نفوذ الأساطيل البرتغالية, ورغم المقاومة التي أبداها سكان الخليج العربي والتي كانت مدعومة بشكل كبير من الدولة العثمانية نجحت الأساطيل البرتغالية بقيادة الضابط البرتغالي "البوكيرك" في السيطرة على المنطقة والتحكم في منافذها وفي طرق النقل البحري لمدة 100 عام منذ أن وطأت أقدامهم المنطقة في أواخر القرن الخامس عشر(تومانوفيتش, 2006, ص ص 70 - 81), تلتها المملكة المتحدة البريطانية التي نجحت في عقد اتفاقيات حماية مع كل الإمارات الخليجية, بعد أن نجحت في إبعاد القوى الغربية الأخرى كالبرتغال وأسبانيا بالإضافة إلى هولندا التي سبق وأن تحصلت على موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي تحديداً في إمارة الفجيرة, حيث احتكرت المملكة المتحدة جميع الامتيازات في منطقة الخليج العربي, وظلت تدير وتشرف على التجارة الدولية فيه من خلال الشركة البريطانية لبلاد الهند الشرقية مبعدة أي قوى منافسة لها وموجهة لسياسات الإمارات القائمة في المنطقة من خلال مجموعة من الاتفاقيات لغرض الحماية مقابل الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية, على غرار اتفاقيتها مع إمارة رأس الخيمة والشارقة في 6- يناير 1820 التي وقعتها مع السلطان الأول القاسمي, وفي 9- يناير 1820 مع إمارة دبي بزعامة آل مكتوم ثم أبوظبي في 11 يناير في نفس السنة, وفي عام 1861 مع البحرين, وإمارة الفجيرة عام 1876, ولعل أبرز تلك الاتفاقيات اتفاقية "العقير" التي حدثت عام 1914 على إثر اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود مع المقيم البريطاني السير "آرثر باريت" , واتفاقية دارين " القطيف" عام 1915(عمر,2008, ص- ص 69 -70), وبموجب هذه الاتفاقيات صارت المنطقة الخليجية تحت النفوذ والحماية البريطانية,وتحول الخليج العربي إلى أحد مصادر السياسة الإنجليزية الرئيسية ,ويمكن القول أن سبب الاهتمام البريطاني في بداية الأمر بمنطقة الخليج العربي هو تأمين طرق التجارة مع الهند وعندما انسحبت من الهند صار سبب الاهتمام بالمنطقة الخليجية هو البترول, وفي سبيل ذلك قامت المملكة البريطانية بشن حرب شرسة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ضد من أطلقت عليهم بالقراصنة على إمارات وقبائل الخليج التي قاومت الوجود البريطاني في المنطقة, ونجحت في الانتصار عليهم ومن تم فرض هدنة بحرية دائمة تبعتها اتفاقيات خاصة تحصلت من خلالها على امتيازات واسعة لعل أبرزها حق التدخل لمنع ما يعكر صفو الأمن في الخليج و الاحتفاظ النهائي فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية لبلدان الخليج العربي مثل منح امتيازات خاصة لصيد اللؤلؤ الطبيعي و التنقيب على البترول (عمر, 2008, ص - ص 69 -80), فمع اتساع الإمبراطورية البريطانية تركزت سياستها على إبقاء السيطرة البريطانية على الخليج العربي وبقيت هذه السياسة النهج الدائم لها, ففي هذا المعنى صرح اللورد "لانزداون" وزير الخارجية في خطابه عام 1903 أمام مجلس اللوردات قائلاً " نحن نعتبر إقامة قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج الفارسي من قبل دولة أخرى يشكل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية, ونحن سنواجه هذا العمل بكل الوسائل التي نمتلكها" ومن جهته ذهب اللورد "كارزون" إلى اعتبار "" خائن لوطنه كل وزير بريطاني يسمح لدولة أخرى بإقامة محطة لها في الخليج الفارسي" (متى, 1993, ص 58), وفي سبيل طرد العثمانيين من المنطقة قامت بريطانيا في عام 1915 فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى بعقد اتفاق سري مع شريف مكة الملك حسين, اشتهر هذا الاتفاق في التاريخ باسم "محادثات حسين مكماهون",والذي أسفر عن إعلان الثورة العربية ضد الوجود العثماني في المنطقة مقابل اعتراف بريطانيا بوحدة الجزيرة العربية وتعيين الملك حسين خليفة عليها, وعلى الرغم من وفاء الملك حسين بوعوده

ومشاركته الفاعلة والمؤثرة بشهادة البريطانيين أنفسهم إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور, غير أن البريطانيين تملصوا من وعودهم له ووقفوا محايدين عندما زحفت عليه القوات السعودية وطردته من الحجاز (الوردي, 2013, ص – ص, 73 –100), ورغم خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منتصرة غير أن قدراتها الاقتصادية والعسكرية تراجعت وتحولت إلى دولة منهكة غير قادرة على المحافظة على مواقعها في مستعمراتها ومناطق نفوذها, لا سيما منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي بصفة خاصة, ونظراً لبروز الخطر الشيوعي السوفيتي الذي كان يطمح أن يكون له موطئ قدم في المنطقة الخليجية الغنية بالبترول وفي

سبيل منعه من ذلك عقدت المملكة البريطانية المتحدة عام 1957 اتفاقاً (*) مع حليفتها الغربية الولايات المتحدة الأمريكية, التي تصدرت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية القوى الكبرى في النظام الدولي تم بموجبه تنازل المملكة المتحدة البريطانية عن مسئولياتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الخليج العربي, وسارت السياسة البريطانية على هذا الاتجاه بشكل تدريجي إلى العام 1968 عندما أعلنت بريطانيا عن طريق رئيس وزرائها في ذلك الوقت "هارولد ولسون" أمام مجلس العموم أن بريطانيا قررت المسارعة في الانسحاب من مواقعها في الشرق الأوسط وتحديداً سحب قواتها من الخليج العربي, وقد تم الانسحاب بشكل كامل وتسليم المنطقة بشكل فعلي للحليف الأمريكي عام 1971, وسحب قواتها من الخليج في نفس السنة,وعلى الرغم من أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي يعود إلى نهاية العشرينات من القرن الماضي, إلا أنه لم يكتسب قيمة إستراتيجية إلا بعد أن برزت بشكل لافت قضية الممر الفارسي أثناء الحرب العالمية الثانية, وهو خط الإمداد العسكري الذي امتد من الخليج العربي عبر فارس ليصل إلى أذربيجان السوفيتية, عندما كانت فيالق هتلر تضغط على قوات ستالين في الجبهة الشرقية, حيث تنبهت الإدارات الأمريكية إلى ضرورة وجود مقر دائم لقيادة مركزية أمريكية مجمعة في منطقة الخليج العربي, غير السفارات والقواعد العسكرية لكي تقوم بعمليات التنسيق والإدارة والقيادة للقوات والعمليات الأمريكية في المنطقة (عفيفي أ, 2009, ص 62), ويمكن القول أن بداية النشاطات الأمريكية في المنطقة الخليجية قد بدأت بشكل أكثر وضوحاً عندما التقى الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" مع نظيره الملك السعودي عبد العزيز آل سعود على ظهر البارجة الأمريكية USS Quincy في البحر الأبيض المتوسط عام 1945 وعقدا اتفاقية تحالف بين الدولتين تمت بمقتضاها تعهّد واشنطن بضمان أمن المملكة السعودية مقابل التزام الرياض بتأمين إمدادات نفط رخيصة للولايات المتحدة الأمريكية (قبلان, 2014, ص ص, 5 – 18), ودعمتها باتفاقية ثانية عام 1953 تتيح للولايات المتحدة الأمريكية إنشاء بعثة عسكرية وصل تعدادها قبل نهاية عام 1953 إلى 2000 شخص, وقد استمر وجود هذه البعثة في المملكة العربية السعودية في مدينة الظهران التي اتخذتها قاعدة ثابتة لها (عفيفي ب , 2000, ص 217), وعقب انسحاب القوات البريطانية من المنطقة عام 1971 صارت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئول الأول عن حمايتها ورعاية المصالح الأمريكية والغربية فيها, و توالت اتفاقيات

(*)- خرجت المملكة البريطانية المتحدة من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى, واهتزت مكانتها الدولية التي كانت في صدارة القوى العالمية, وأصبحت عاجزة على تحمل مسئولياتها الأمنية في مستعمراتها ومناطق نفوذها في العالم, والتي من بينها منطقة الخليج العربي ونتيجة إلى ذلك تحركت الحومة البريطانية نحو الولايات المتحدة الأمريكية لتعقد معها عام 1957, اتفاقاً جاء فيه : 1ـ أن الرئيس الأمريكي يعبر لرئيس وزراء بريطانيا عن فهمه للضرورات التي تدعو الحكومة البريطانية إلى تخفيف أعبائها في الشرق الأوسط, وهو يتعاطف مع رغبة هذه الحكومة في جعل التزاماتها متوازنة مع مواردها الاقتصادية والعسكرية 2ـ أن الرئيس الأمريكي أخطر رئيس وزراء بريطانيا بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل كل الأعباء البريطانية التي ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة إلى التخلي عنها, ولهذا فإن الولايات المتحدة تأمل في أن تواصل بريطانيا إخطار الحكومة الأمريكية بخططها مستقبلاً 3 ـ إن الرئيس الأمريكي سوف يتخذ الترتيبات التي تكفل استمرار التشاور مع الحكومة البريطانية في المسائل والحالات التي يتعين فيها استطلاع رأي الحكومة البريطانية وسوف يكون ذلك موضع الاعتبار 4 ـ أن الرئيس الأمريكي يعرب عن أمله في أنَّ الحكومة البريطانية سوف تقوم بتخفيضات تدريجية ومنتقاة بما يناسب المصالح الغربية بصفة عامة ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة 5 ـ أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم للحكومة البريطانية دعماً مالياً فورياً مقداره أربعمائة مليون دولار. انظر محمد حسنيين هيكل, الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق, دار الشروق, القاهرة, 2003, ص - ص 94 - 95

الحماية الأمريكية مع الدول والإمارات الخليجية تباعاً على غرار اتفاقيتها مع سلطنة عُمان عام 1971 والذي يقضي بمنح القوات الأمريكية تسهيلات عسكرية في جزيرة " مصيرة", والحصول على تسهيلات عسكرية من مملكة البحرين في قاعدة " الجفير" البحرينية والتي بمقتضاها تحول مقر قيادة الأسطول الخامس إلى البحرين بعد أن كان مقره الرسمي في مدينة الظهران في المملكة العربية السعودية (عفيفي ب , 2009, ص 75), وعقب نهاية الحرب الباردة وفي تطور لاحق دخلت منطقة حلف شمال الأطلسي الذراع العسكري للدول الغربية والمؤسسة المسئولة عن حفظ أمن ومصالح الدول الغربية على خط التدخل في المنطقة, من خلال الاتفاقيات المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي, وشاركت دول الحلف في عملية تحرير الكويت من العراق عام 1991, وجاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كجزء من إستراتيجية غربية كبرى, مفادها ضمان استمرارية حصول الدول الغربية على مصادر الطاقة من المنطقة من دون أي تهديد لها(كورب, 2006, ص 12), وعقب تفجيرات 11 سبتمبر 2001 تحولت منطقة الخليج العربي إلى قاعدة عسكرية كبرى تنطلق منها القوات الأمريكية البحرية والجوية للقيام بعمليات عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في القرن الإفريقي وأفغانستان وغيرها, ورغم التوترات السياسية التي حدثت في بعض الفترات بين الحليف الأمريكي والمملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر, بسبب الجماعات المتطرفة التي بحسب الرؤية الغربية تكونت بسبب المناهج الدينية المتطرفة التي تقدمها المؤسسات التعليمية في المملكة السعودية, غير أن العلاقات بين الحلفين بصفة خاصة وكل دول الخليج بصفة عامة ظلت تتميز بأهمية كبرى لدى الطرفين,لقناعة منهما بأهمية كل طرف للآخر, يظهر ذلك بشكل واضح من خلال الدعم الدبلوماسي و اللوجستي الذي تتلقاه المملكة العربية السعودية و شقيقتها الإمارات العربية المتحدة في حربهما الأخيرة في اليمن والتي انفجرت عقب الثورة اليمنية عام 2015,بسبب التدخل الإيراني في الشؤون اليمنية عبر قيامها بدعم جماعة الحوثيين ذات التوجه الشيعي طمعاً في الحصول على نفوذ لها في الجمهورية اليمنية لمحاصرة المملكة العربية السعودية وللتحكم في مضيق باب المندب الاستراتيجي(كارجياتش, 2016).

وخلاصة القول, منذ بداية بروز المنطقة الخليجية كإحدى المناطق الحيوية المهمة على خارطة طرق التجارة البحرية الدولية بين الشرق والغرب في أواخر القرن السادس عشر, لم تخرج عن دائرة الاهتمام الغربي , وزاد هذا الاهتمام بظهور عوامل جديدة كاكتشاف النفط والغاز, وظهور بوادر عدم استقرار قد تسبب تهديداً للأمن الطاقوي في العالم, كالجماعات المتطرفة ذات العقيدة المعادية للغرب, ومحاولة بعض القوى الإقليمية المعادية للغرب السيطرة عليها, لتتحول منطقة الخليج العربي إلى إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم حسب الرؤية الغربية.

المبحث الثاني / التحديات الأمنية والاقتصادية للدول الغربية في المنطقة الخليجية.

تمهيد:

بحسب الخطابات و الوثائق الصادرة عن القمم الغربية المختلفة والمتخصصين الغربيين في مجال الأمن القومي وصناع القرار السياسي وعن مراكز البحوث والدراسات فيها, تواجه الدول الغربية تحديات أمنية واقتصادية كبيرة في منطقة حيوية هي منطقة الخليج العربي,والتي تمثل إحدى أكثر المناطق أهمية في العالم بالنسبة لمصالحها الأمنية والاقتصادية, وعقب نهاية الحرب الباردة زادت هذه التحديات بشكل أكثر خطورة, لاسيما وأنها أتت من جماعات متطرفة ذات عقيدة مناقضة للثقافة الغربية, بالإضافة إلى ذلك بروز قوى إقليمية معادية لها تطمح في احتكار مصادر الطاقة ومنعها عن الغرب, وتسعى لمد نفوذها في دول الخليج من خلال اللعب بالعوامل الطائفية, وتحديات أخرى تتعلق باختلال التوازن الإقليمي الذي سينعكس بطبيعة الحال على الصراع العربي الصهيوني سلباً أو إيجاباً,

بشكل قد يؤثر في أمن ومصالح الدول الغربية, وعليه تبنت الدول الغربية سياسات متنوعة تراوحت بين الوسائل السلمية والوسائل العنيفة تطبيقاً لاستراتيجيات شاملة تهدف إلى الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

وانطلاقاً من ذلك سيتم إلقاء الضوء على هذا المبحث من خلال الآتي:

1- التحديات الأمنية والاقتصادية.

منذ بداية الاهتمام الغربي بمنطقة الخليج العربي في أواخر القرن الخامس عشر عندما اكتسبت موقعاً حيوياً مؤثراً في سير طرق السفن التجارية الأوروبية التي كانت تنقل البضائع من دول شرق آسيا باتجاه الغرب, زادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بشكل كبير, حيث لم تنقص هذه الأهمية في الفكر الاستراتيجي الغربي لمدة طويلة تزيد عن خمسة قرون, وذلك لتنوع الأسباب وتعددها, والتي من أبرزها الموقع الاستراتيجي واكتشاف مصادر الطاقة, وما نتج عنها من تحديات تتعلق بإمكانية السيطرة عليها من قبل قوى إقليمية معادية للغرب, أو من خلال تهديد جماعات إرهابية للبنى التحتية الطاقوية وما يمكن أن يسفر عنه من انقطاع صادرت النفط والغاز للدول الغربية,فمنذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين اقتصرت التحديات التي واجهتها الدول الغربية في منطقة الخليج العربي على الأخطار التي تواجهها السفن التجارية أثناء مرورها بالخليج العربي أو بالسواحل القريبة منه, كتلك السواحل المطلة على بحر العرب في عُمان وإيران وباكستان, والتي كانت تتعرض في تلك الفترة إلى ما أطلق عليه في المراجع الغربية " بأعمال القرصنة", أو كما يسمى في المراجع العربية "بالجهاد البحري", وقد أدت هذه المواجهات التي قامت بها الدول الغربية الاستعمارية كالبرتغال وهولندا وبريطانيا في الخليج العربي وبحر العرب, من خلال محاصرة الموانئ الخليجية وضربها بالمدافع, إلى تحول إمارات الخليج العربي لمحميات تحت النفوذ الغربي بداية بالبرتغال ثم هولندا وختاماً ببريطانيا العظمى التي صارت القوة الأعظم في أعالي البحار في تلك الفترة, ومع اكتشاف البترول خلال الربع الأول من القرن الفائت صارت أهمية النقل والملاحة لمصادر الطاقة من ضمن الأمور الحيوية التي تؤخذ بعين الاعتبار في الفكر الاستراتيجي الغربي, حيث تتصف الملاحة في الخليج العربي بالأهمية الحاسمة بالنسبة إلى نقل إمدادات الطاقة, إذ أن أكثر من 90% من صادرات الخليج العربي النفطية أو نحو 40% من صادرات العالم النفطية تمر عبر مضيق هرمز(كورب, 2006, ص 7), حيث يمر يومياً 70 سفينة وناقلة نفط كل 6 دقائق (كشك أ, 2008, ص 83), لهذا لا نستغرب من كثرة الإشارات في الوثائق الغربية التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي, فعلى سبيل المثال أشارت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية عام 2002 إلى تعزيز أمن منابع النفط, وفي عام 2006 أعادت تأكيد المعنى ذاته, أما إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2008, فقد أشارت إلى ضرورة العمل مع الحلفاء الغربيين على حماية منابع البترول وحماية تدفق موارد الطاقة التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي(كشك ب , 2009, ص 244), وفي نفس السياق حدد الأمين العام للحلف الأطلسي"هوب شيفر" في كلمته التي ألقاها في ندوة نظمتها وزارة الخارجية في قطر تحت عنوان " دور الناتو في أمن الخليج" أسباب الحوار مع بلدان الخليج فيما يلي:

– التهديدات المشتركة التي لا يمكن مواجهتُها بالجهود الفردية, ابتداءً من الإرهاب ومروراً بانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاءً بالاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات.

– تغير مهام الحلف و ازدياد عدد أعضائه وتغير التهديدات.

– التغيرات التي حدثت لدول الخليج, فدول الخليج ظهرت كأطراف فاعلة في نظامها الإقليمي والدولي, بالإضافة إلى أنها مستهدفة بهجمات إرهابية, لانتشار المشاكل الطائفية والدينية فيها(هوب شيفر , 2005).

وفي بريطانيا أشارت عدة وثائق على ضرورة حماية منابع البترول ولعل أبرز هذه الوثائق تلك التي صدرت عام 2003 بعنوان " أولويات دولية للمملكة المتحدة: إستراتيجية لوزارة الخارجية والكومنولث " إلى أن قوة اقتصاد المملكة تعتمد بشكل رئيسي على تأمين إمدادات الطاقة واستقرار سوق الطاقة وتأمين مصادر الطاقة, وأشارت هذه الوثيقة إلى مصادر التهديد المتمثلة في التهديدات الإرهابية من الجماعات الإرهابية ودول إقليمية في إشارة واضحة إلى الجمهورية الإيرانية(كشك أ, 2008, 246), حيث يمثل خطر الإرهاب الدولي الذي تواجهه الدول الغربية وفقاً للمخططين الاستراتيجيين الغربيين – من أكثر التحديات التي تهدد الأمن القومي للدول الغربية, وقد ترسخ هذا الاعتقاد بشكل أكبر عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 , وما تلاها من عمليات إرهابية استهدفت العواصم الغربية, وتمثل منطقة الخليج العربي مركز الجاذبية التاريخي والثقافي للعالم الإسلامي, ووفقاً لرؤية الدول الغربية فإن خليطاً من الأسباب الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية, و بعض العناصر الهامشية في المجتمعات الخليجية يمكن أنْ تؤدي إلى إنتاج وتفريخ الإرهابيين المجندين, كما أنها توفر التمويل ومواقع التدريب وتقوم بإعادة التعزيز الأيديولوجي, كما أن الدول الغربية ترى أن أحد العوامل التي تنطوي على إشكالية خاصة هي نزعة بعض الأنظمة في المنطقة نحو التسامح مع نشر الأيديولوجيات المعادية للغرب وحتى دعمها, وانطلاقاً من المخاطر التي شهدتها منابع النفط في منطقة الخليج أو التي يمكن أن تشهدها في المستقبل, أضحى تأمين سلامة هذه المنابع هدفاً أساسياً في الاستراتيجيات الغربية كافة, في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي عموماً(كشك ب , 2009, ص 244), وتأتي الخطة الإستراتيجية للأمن والدفاع التي أعلنت عنها المملكة المتحدة البريطانية عام 2015 كمؤشر واضح على جديتها في تحمل مسؤولية حماية أمن الخليج، حيث أكدت هذه الخطة على أهمية الوجود العسكري الخارجي في المنطقة الخليجية، وقد تمت ترجمة ذلك من خلال إنشاء قاعدة عسكرية بحرية جديدة في ميناء "سلمان" بالمنامة في العام نفسه, لتكون التطبيق العملي للخطة السالفة الذكر(صعب, 2015),ويَنْظُر الحلف إلى أن تعاظم قوة جمهورية إيران الإسلامية في المنطقة يمثل خطراً أمنياً جوهرياً على مصالح الدول الغربية, ويعتبر برنامج إيران النووي أحد أكبر مصادر القلق بالنسبة للقادة السياسيين والمحللين الأمريكيين والغربيين بصفة عامة .Shireen M) (Mazari.2006. pp.59-75, إذ أن إيران أعلنت في 21سبتمبر 2004 أنها قد بدأت في معالجة 37طناً من الكيك الأصفر (اليورانيوم المطحون) لتصبح غازاً كجزء من عمليةٍ لإنتاج مركب يمكن أن يكون بشيراً ليورانيوم عالي التخصيب يستخدم في الأسلحة النووية(كورب, 2006, ص 12), ويبدو أن تطوير إيران السريع لبرنامج نووي لأغراض غير سلمية قد أصبح أكثر احتمالاً في أعقاب الاعترافات التي سبق وأن أدلى بها العالم النووي الباكستاني "عبد القدير خان" عندما اعترف بأنه قام مع علماء من مختبره إلى جانب عدد من الدبلوماسيين الباكستانيين وعملاء من المخابرات ببيع خطط أسلحة نووية لدول بما فيها إيران, وأنهم لعبوا دوراً كبيراً في شبكات المشتريات النووية في الشرق الأوسط, وفي ظل نجاح الجمهورية الإسلامية في صناعة بعض الصواريخ البالستية التي يصل مداها إلى 1300كم, جعل كل منطقة الخليج وصولاً إلى بعض دول الحلف نفسها في مرمى هذه الصواريخ (كورب, 2006, 13), وتبرز التهديدات الإيرانية لإمدادات الطاقة من خلال تعطيل أو منع تصدير النفط عبر مضيق هرمز إذا ما تعرضت إلى عقوبات أو هجوم عسكري بسبب برنامجها النووي, فقد صرح "يحي رحيم صفوي" قائد الحرس الثوري الإيراني في 18 نوفمبر 2006" قائلاً إذا فرضت على إيران أي عقوبات, فإن وجود ساحل الخليج الذي يمتد إلى ألف كيلومتر ومضيق هرمز الذي يمر عبره 17 مليون برميل من النفط يومياً

يمكن أن يسبب المتاعب للعالم" (شحاته, 2006), ووفق الرؤية الغربية للخطر الإيراني ليس فقط بسبب القدرة النووية الجديدة, وإنما كذلك بسبب ازدهار المذهب الشيعي في منطقة الخليج بصفة خاصة, بصورة تهدد استقرار دول حليفة وصديقة للدول الغربية([3])[(*)], ولعل الحرب اليمنية التي اندلعت عام 2015 و المشكلات الطائفية التي تفجرت مؤخراً في مملكة البحرين أبرز التداعيات التي نتجت عن التدخل الإيراني لصالح الطائفة الشيعية في المنطقة, وبالتالي فإن هناك إجماعاً واسعاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية على ألا تمارس أيُّ قوةٍ منافسة سيطرتها على المنطقة الخليجية وإمداداتها النفطية, ونسبة لذلك فقد حددت وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2006 الجمهورية الإيرانية أكبر خطر يمكن أن يهدد المصالح الغربية في المنطقة الخليجية, بالإضافة إلى ذلك قرب المنطقة الجغرافية من روسيا التي بدأت تستعيد قوتها إثر التحسن الاقتصادي بفضل مبيعات الطاقة, والذي جعلها تطمح مجدداً في إيجاد نفوذ لها في المنطقة مرة أخرى, من خلال المساعدات الفنية العسكرية لإيران بهدف بناء قدراتها النووية, بسبب معارضتها الشديدة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر شبكة صواريخ الدفاع الجوي في دول الجوار الروسي, ولهذا فإن الخليج يشكل نقطة تماس إستراتيجية حساسة بين الطرفين(المشاط, 2008, ص 32), وتتحد الرؤية الغربية في نظرتها للخطر الإيراني على المنطقة من خلال الاتفاق الفرنسي الأمريكي على ضرورة الحد من التهديدات الإيرانية، ظهر ذلك بشكل واضح خلال كلمة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في القمة الخليجية في مايو 2015 (صعب, 2015), كما سعت الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على المحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في منطقة الخليج العربي, من خلال منع أي تغيير يحدث يمكن أن يؤدي إلى فوضى وعدم استقرار يؤثران على مصالح الدول الغربية وأهدافها في المنطقة, فالدول الغربية تنظر إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي نظرة تخوف وعدم اطمئنان, وذلك لخشيتها من أن يكون البديل لهذه الأنظمة نظم قوية ذات توجهات معادية لها(رفعت, 2006, ص5),ومنذ أن استخدم العرب سلاح النفط في عام 1973 خلال الحرب العربية الإسرائيلية ربطت التقارير الإستراتيجية الغربية الخاصة بالأمن القومي بين قضية أمن الطاقة في دول الخليج العربي وقضية الصراع العربي الصهيوني وصارت ضمن أولياتها الإستراتيجية(كشك أ, 2008, ص 247), ولعل أبرز هذه التقارير ما جاء في المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي الذي تم إعلانه في قمة لشبونة عام 2010 بخصوص قضية الصراع العربي الإسرائيلي, حيث تضمن التقرير الذي تم إعداده من لجنة مختصة في الأمن ترأسته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" لتقديمه للقمة الأطلسية السالفة الذكر التهديدات الجديدة للحلف في منطقة العالم العربي خاصة منطقة الخليج العربي ما يلي:

أ- استمرار العنف الذي تقوم به الجماعات المتطرفة في المنطقة.

ب- تصاعد حدة التوترات العربية الإسرائيلية.

ج- التهديد الإيراني في المنطقة (بارناردو بايرس ليما, 2010).

(*)- لا توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة في دول الخليج العربي, حيث تشير بعض المصادر في السنوات الماضية إلى أنهم يشكلون 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في دول الخليج العربي الست, إلا أن نسبتهم من إجمالي السكان في كل من هذه الدول تختلف من دولة إلى أخرى, فتتراوح نسبتهم في البحرين ما بين 60% و65% تليها الكويت, حيث تتراوح النسبة ما بين 25و30%, فالسعودية حيث تتراوح ما بين 15و 20%, ويمثلون في قطر 16% من إجمالي السكان, و6% في دولة الإمارات المتحدة, بينما لا توجد بيانات عن أعدادهم في سلطنة عُمان, انظر: محمد سعد أبو عامود, الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي ـ الإيراني, السياسة الدولية, المجلد 42, العدد 168, أبريل 2007, ص ـ ص 94- 101.

ونتيجة لتأثر المسألة العربية الإسرائيلية بالسياسات الأمريكية في الخليج العربي بشكل أوضح من قبل عقب انتهاء الحرب الباردة ومدى ارتباطها بالمتغيرات السياسية والأمنية في المنطقة الخليجية خاصة[4]*, بدأ العامل الإسرائيلي يتخذ أهمية كبرى في صياغة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي, ولعل أبرز الشواهد على ذلك الاتفاقيات التي جرت بين دول خليجية والولايات المتحدة الأمريكية أثناء عملية تحرير الكويت عام ,1991 والتي حصلت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على تعهدات منها لتخفيف الحصار على إسرائيل والمساهمة في تمويل معاهدات السلام بين الطرفين (ليش, 2005, ص ص , 465) ولا تختلف نتائج التقرير السابق الذي تم تقديمه لزعماء حلف شمال الأطلسي لتضمينه في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف عام 2010 عن نتائج تقريرين قام بهما مركزان متخصصان في الدراسات الأمنية والسياسة الخارجية عام 2008 هما مؤسسة "بروكي نغز" و "مركز العلاقات الخارجية"تم تقديمهما إلى الإدارة الأمريكية ليكونا ركيزة في تعامل الإدارة الأمريكية مع التحديات التي يمكن أن تواجهها في منطقة الشرق الأوسط ولعل أبرز ما جاء فيهما الآتي(أمين, بدون تاريخ, ص 62):

1- كيفية تعزيز التعايش الوطني العراقي وكبح جماح الآثار المدمرة لعدم الاستقرار.

2-كيفية مواجهة الطموحات النووية الإيرانية والتصدي لمشكلة الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

3- التصدي لحل النزاع العربي – الإسرائيلي.

4- محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط.

وقد قدمت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تحت عنوان" مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط" والتي انتهت إلى أن مواطن التوتر في السياسة الخارجية الأمريكية تتمثل في التعامل مع أولويات التناقض بين الاستقرار والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط, وتتعلق نقاط انعدام اليقين في مستقبل المنطقة بخمس مسائل جوهرية هي:

1 . ارتفاع أسعار النفط 2. الصراع العربي الإسرائيلي

3. مستقبل العراق 4. سياسات روسيا و الصين تجاه المنطقة

ونسبة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو ترى أن حيازة قطر عربي أو أكثر أسلحة متطورة تقنياً له انعكاساته العسكرية على واقع العلاقة في القوة بين العرب وإسرائيل, وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي أن يبقى التوازن لصالح إسرائيل, لأن تغير ميزان القوة لصالح العرب سيجعل المواقف العربية أكثر تصلباً في عملية البحث عن حلول سلمية ولهذا فقد نصت مبادرة إسطنبول للتعاون عام 2004 على أولوية إيجاد الحل الدائم و الشامل للصراع العربي الإسرائيلي, و تشجيع السلام الشامل على جميع المسارات, بما يكفل ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة ككل لأن اندلاع الأزمات والصراعات المسلحة في المنطقة ستكون له انعكاسات سلبية على تزود دول الغرب بالنفط الخليجي (Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds ,2003), ورغم اختلاف الإدارات الغربية بشكل عام و الأمريكية بشكل خاص في العديد من السياسات, ظلت مدركات التهديد التي تشكلت عقب نهاية الحرب الباردة, وترسخت بشكل أكبر عقب أحداث 11 سبتمبر2001, والتي من أبرزها

*) أكد استخدام العراق للصواريخ خلال حرب تحرير الكويت ضد إسرائيل العلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية في الخليج بشكل أوضح من أي وقت منذ حضر تصدير النفط في عام 1973 لمزيد من التفاصيل انظر : ديفيد دابليو ليش, الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم تاريخي وسياسي, ترجمة : أحمد محمود, ط : 1, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, 2005, ص ص 455 - 509 وانظر : مثنى علي المهداوي, العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الاتفاق النووي, مجلة العلوم السياسية, العدد 56, بغداد, 2018 ص 85.

الجماعات الإرهابية كالقاعدة وأخواتها والدول المارقة المعادية للغرب كالجمهورية الإيرانية, والتي يمكن أن تهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط, لا سيما تهديد الحليف الإسرائيلي هي نقطة الالتقاء بينها (قاعود والجعب, 2018, ص – ص 133 – 146), ونسبة لذلك فقد قامت الدول الغربية بتبني سياسات متعددة في سبيل مواجهة هذه التحديات , هذه السياسات تأرجحت بين استخدام الأدوات الدبلوماسية واستخدام القوة الصلدة والتدخل العسكري وذلك حسب الأخطار التي تم تحديدها وحسب الأزمنة والظروف والمصالح, والتي سنحاول إلقاء الضوء عليها من خلال النقطة التالية من هذا المبحث.

2- إستراتيجية مواجهة التحديات.

رغم وجود نوع من المنافسة بين الدول الغربية للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية في المنطقة الخليجية مثل ما حدث في السابق من منافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على الامتيازات الخاصة بعقود التنقيب على النفط والغاز, خلال الربع الأول من القرن الفائت أو ما يحدث في الوقت الراهن بين الفينة والأخرى بخصوص عقود التصدير والاستيراد, إلا أن الأخطار والتحديات التي تم تحديدها من قبل مراكز البحوث الغربية, والتي من بينها جماعات التطرف في المنطقة الخليجية وما تحمله من أيديولوجية معادية للغرب وثقافته وللمصالح الغربية في كل مكان, سواء كانت تلك المرتبطة بالبنى التحتية الطاقوية الموجودة في دول الخليج, أو من خلال عملياتها الإرهابية خارج المنطقة الخليجية وصولاً إلى عمق الأراضي الغربية كما حدث في الكثير من العواصم والمدن الغربية, أمثلة لا للحصر سبتمبر 2011 في نيويورك وواشنطن, و مارس 2004 في مدريد, و يوليو 2005 في لندن, و العاصمة الفرنسية باريس في نوفمبر 2015, بالإضافة إلى ذلك القوى الإقليمية المجاورة لدول المنطقة والتي تسعى إلى السيطرة عليها للتحكم في مصادر الطاقة في العالم, العصب المحرك للصناعة الغربية, كل ذلك خفف من حدة المنافسة والصراع وجعل الجميع يؤمن بضرورة التنسيق والتعاون لمواجهة الأخطار, ففي هذا الإطار من الحسابات الإستراتيجية الغربية تلتقي مصالح الدول الغربية بالخصوص في هامش كبير من التوافق من خلال ضمان استقرار هذه المنطقة, وتفادي أي نزاع محلي أو إقليمي أو اجتماعي داخلي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار فيها, ومنع أي قوة إقليمية تطمح إلى مد نفوذها إلى دول المنطقة, ونسبة لذلك وبناء على الوعي الغربي بخطورة التحديات التي يمكن أن تهدد أمنها ومصالحها في المنطقة, سعت الدول الغربية إلى مواجهة هذه التحديات من خلال ثلاث آليات أساسية: عسكرية واقتصادية وسياسية,ففي البداية قامت المملكة المتحدة البريطانية بالدور الرائد في المنطقة باعتبارها تقع تحت حمايتها, و لكن عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى خشيت من انتهاز فرصة الفراغ الأمني من قبل قوى معادية لها, وفي إطار التنسيق المستمر بين الحلفاء الغربيين, قامت بريطانيا بتسليم مهمة الدفاع عن المنطقة وحماية المصالح الغربية فيها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بداية من العام 1971, وعلى إثر ذلك اتبعت الأخيرة مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية التي ابتكرها صانعو السياسات الأمريكية والتي تتماشى مع كل الظروف التي طرأت أو قد تطرأ على النظام الإقليمي في المنطقة, بحيث اختلفت كل إستراتيجية من هذه الاستراتيجيات عن الأخرى باختلاف الأزمنة والفاعلين الدوليين فيها, وتميزت هذه الإستراتيجيات بمشاركة الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في أغلب حيثياتها وأساليبها المتعددة, وفيما يلي عرض للاستراتيجيات الأمنية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الخليجية بالتعاون مع الدول الغربية الحليفة من خلال الدعم السياسي أو الاقتصادي أو اللوجستي أو العسكري:

أ – مواجهة التحديات من خلال دعم حلفاء الغرب في المنطقة (دول الخليج العربي – إيران)

وعرفت هذه السياسة بمبدأ "نيكسون", وأطلق عليها البعض سياسة "العمودين المتساندين" أو سياسة "الركيزتين التوءم" نسبة لإيران والسعودية أكبر الحلفاء للولايات المتحدة في حقبة السبعينات, ويقوم هذا المبدأ على تقديم الدعم السياسي والعسكري للمملكة العربية السعودية وإيران, باعتبارهما حليفين إستراتيجيين يقومان بالحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة, وقد انهارت هذه السياسة مع إيران عقب سقوط نظام الشاه عام 1979. (عبدالله, 2004, ص 12).

ب – مواجهة التحديات من خلال "سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة الصلدة".

وعرفت هذه السياسة بمبدأ "كارتر" والذي ينص على اعتبار أن أي محاولة من جانب أي قوى للسيطرة على دول الخليج سيتم الرد عليها بكل الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة, ولتنفيذ هذه السياسة تم إنشاء قوة الرد السريع لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج العربي عند الضرورة(palmer.Guardians for the Gulf.1993.p106), كما قامت بتوسيع تواجدها العسكري في المنطقة لتسهيل أي عملية عسكرية مرتقبة على المستوى الإقليمي المتمثل في النظام الإسلامي في جمهورية إيران أو على المستوى الدولي المتمثل في الأطماع السوفيتية المتزايدة في المنطقة, وتعتبر المحاولة الفاشلة لإنقاذ رهائن السفارة الأمريكية في إيران عام 1980 أول تطبيق لهذه السياسة, تلتها العمليات العسكرية ضد العراق "عاصفة الصحراء" 1991, وعملية "ثعلب الصحراء" 1998, واحتلال العراق عام 2003, وكذلك عملية"الحرية الدائمة" في أفغانستان عام 2001, و عقب هذه العمليات وقعت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع دول المنطقة حصلت بمقتضاها على تسهيلات عسكرية تتعلق بحق بناء خزان لكميات ضخمة من الأسلحة وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت ومستودعات تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط (عبدالله, 2004, 13), وطرح خيار الدفاع الصاروخي المشترك, والذي يقضي بإنشاء نظام دفاعي صاروخي مضاد للطائرات والصواريخ الباليستية, حماية لأمن المنطقة من أي تهديدات إقليمية محتملة (صالح, 2008, ص 59).

ج– مواجهة التحديات من خلال "سياسة الحصار والعقوبات"

تم تبني هذه السياسة في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عقب تحرير الكويت عام1991, وتهدف هذه السياسة إلى إضعاف وعزل كل من العراق وإيران, وذلك من خلال استصدار قرارات (حصار وعقوبات) من الأمم المتحدة ضد العراق, وحصار إيران من خلال إصدار قرار "داماتو" الذي يحظر على كل الشركات الأمريكية النفطية العمل في إيران ومعاقبة كل شركة غير أمريكية تتعامل مع الجمهورية الإيرانية من خلال مقاطعتها, بالإضافة إلى فرض عزلة سياسية عليها واعتبارها دولة مارقة تدعم الإرهاب, وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل, وتقوم بإثارة الفتن وعدم الاستقرار في المنطقة الخليجية(هيكل, 2004, ص 90).

د– مواجهة التحديات من خلال " سياسة الضربات الوقائية"

وتعرف هذه السياسة بمبدأ "بوش الابن"حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توجيه ضربات استباقية للعدو في مكانه قبل أن يتحرك لضرب المصالح الأمريكية, ولتحقيق هذا المبدأ رفعت الإدارة الأمريكية ثلاثة شعارات هي: الحرب على الإرهاب, و القضاء على دول محور الشر التي تدعم الإرهاب, وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل, وبناء أنظمة ديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط , وبناء على ذلك أعلن الحلف الأطلسي في قمّة براج 2002

عن إقرار مبدأ عسكري جديد للتصدي للإرهاب أطلق عليه "المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب " حيث ينص هذا المبدأ على أنّ قوّات حلف شمال الأطلسي لابد أن تكون قادرة على ردع وتعطيل الدفاع ضد الهجمات الإرهابية أو التهديدات الموجّهة من الخارج ضد الدول الأعضاء، أي ردع التهديدات قبل أن تنشأ في إطار ما يعرف بمبدأ الاستباق الذي لا يتقيّد بالحدود الجغرافية ولا يحترم القانون الدولي(TrinneFlockhart and KristiansobyKristensen,2008) وقد ترجم هذا المبدأ من خلال احتلال العراق عام 2003 بزعم وجود علاقات مع تنظيم القاعدة, وسعيه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل رغم عدم ثبوت صحة هذه المزاعم, وتصعيد الضغوط على إيران بإثارة ملفها النووي والتهديد بفرض العقوبات عليها إن لم توقف تخصيب اليورانيوم(هيكل, 2004, ص 59), ويمكن القول أن سياسة الضربات الوقائية قد تم اعتمادها بشكل رسمي في عهد الرئيس الأمريكي " جورج بوش الابن" بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أحدثته من تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية ونفسية مست الكرامة الأمريكية في الصميم, وجعلتها تفقد الشعور بالأمن الذي طالما تمتعت به طيلة عقود من الزمن,وانعكس كل ذلك على الرؤية الأمريكية للمنطقة الخليجية من موقع يصدر النفط والغاز إلى بؤرة تصدر الإرهاب العابر للقارات, باعتبار أن أصول و تمويل معظم القائمين بتفجيرات 11 سبتمبر جاء من مصادر أهلية خليجية.

هـ- مواجهة التحديات من خلال إشراك حلف الناتو لحماية المصالح الغربية في المنطقة.

تعرَّضت السياسة الأمريكية التي اتبعتها إدارة جورج "بوش الابن" لرفض الكثير من الدول الغربية الحليفة, ووصلت حدود الاختلاف بينهما إلى أقصاها عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق عام 2003 دون أي تخويل من الأمم المتحدة بعد أن هددت فرنسا باستخدام حق النقد " الفيتو" إذا تم التصويت على ضرب العراق في مجلس الأمن, وتبنت ألمانيا وبلجيكا الموقف الفرنسي الرافض للسياسة الأمريكية في العراق, ورفضت المشاركة في احتلاله, والأكثر من ذلك فإن هذه السياسة فشلت في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة, فناهيك عن أنها غذت مشاعر العداء للولايات المتحدة الأمريكية بين شعوب المنطقة, فقد حولت العراق إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة التي وصلت ضرباتها لجميع دول المنطقة الخليجية, ولعل الأزمة الأمنية التي تعيشها المملكة العربية السعودية, وبشكل أقل في كل من الكويت وقطر والإمارات والتي مازالت فصولها مستمرة, هي إحدى تداعيات احتلال العراق, والأخطر من ذلك ظهورُ الصراع الطائفي الذي سيحول كل المنطقة إلى حالة من الفوضى التي ستؤثر على الأمن والسلم العالميين, باعتبار أن المنطقة الخليجية هي قلب العالم الإسلامي والتي ستصل تأثيراتها إلى أقصى دول العالم الإسلامي كما أنها تحوي في أراضيها خزان الطاقة في العالم(كاظم, 2008, ص 83), كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تكبدت لوحدها مليارات الدولارات في سبيل تنفيذ سياستها الأحادية التي احتكرت من خلالها مسئولية حفظ الأمن في المنطقة, ونسبةً إلى ذلك تبنت الإدارة الأمريكية سياسة إشراك الدول الغربية الحليفة لها باعتبار أن المنطقة لا تهم الولايات المتحدة الأمريكية فقط بقدر ما تهم كل الدول الغربية التي تحصل على إمداداتها النفطية من المنطقة الخليجية, بمعنى السعي إلى أن تكون مشروعاتُها الخاصة بالتدخل العسكري تحت مظلةٍ من الحماية الغربية الجماعية, و الاستناد إلى منطق الحوار والتعامل المباشر المتوازن مع تلك القوى التي لها مصالح هامة في المنطقة,ووفقاً للسياسة الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إعادة الاتفاق بين الحلفاء, فبعد احتلال العراق عام 2003 تركزت نقاشات وزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلسي على المهمات الجديدة التي ستؤديها قوات الحلف في أكثر من دولة شرق أوسطية, ضمن إطار جماعي تحالفي يجمع كل الدول الغربية, و على إثر ذلك تخلى الأوربيون(ممثلون في فرنسا وألمانيا وبلجيكا) عن اعتراضهم عن تقديم المعونة

المادية واللوجستية والتدريبية في سبيل استقرار العراق, وتمت دعوة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الشراكة والحوار من قبل الدول الغربية ضمن إطار حلف شمال الأطلسي(عطوان, 2007, ص 199), وبالتوازي مع التعاون الجماعي الغربي لحماية المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي من خلال الحلف الأطلسي, استمر العمل الغربي الفردي مع الدول الخليجية لتحقيق الأمن في المنطقة, وردع أي أخطار قد تأتي من قوى إقليمية, و يظهر ذلك بشكل واضح في التدريبات العسكرية و مبيعات الأسلحة بعقود ضخمة كالتي أبرمتها فرنسا مع الدول الخليجية عام 2015 , (صعب, 2015), وكذلك الصفقات الضخمة من الأسلحة الأمريكية التي تم بيعها للدول الخليجية عام 2017(قاعود و الجعب, 2018, ص 144).

و – مواجهة التحديات من خلال " سياسة الحوار والشراكة"

من بين السياسات التي تبنتها الدول الغربية لمواجهة التحديات التي يمكن أن تهدد مصالحها في منطقة الخليج العربي دعوتها عبر منظمة حلف شمال الأطلسي إلى إقامة نوع من الشراكة والحوار لترسيخ التعاون بين الجانبين من أجل حماية مصالح الطرفين, فبعد أن أدركت الدول الغربية أن سياسة استخدام القوة الصلدة قد تنعكس سلباً على مصالحها نتيجة للتكلفة الباهظة من جهة, والسمعة السيئة من جهة أخرى, الأمر الذي قد يعطي قبولاً أوسع عند شعوب المنطقة للجماعات المتطرفة المعادية للدول الغربية, رأت أن الاستمرار في الدفاع عن مصالحها بشكل خاص ومصالح الدول الغربية بشكل عام في المنطقة لن يتأتى إلا من خلال التعاون فيما بينها من خلال منظمة حلف الشمال الأطلسي الذراع العسكري لكل الدول الغربية على أن لا يعتمد على استخدام القوة العسكرية فقط، بل من خلال الوسائل اللينة كمبادرات التعاون والحوار والشراكة بهدف تعزيز التعاون والثقة، وتقديم المساعدات الفنية والعلمية، والتشجيع على الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والمحافظة على الأمن و الاستقرار في المنطقة تحقيقاً للهدف الأسمى للدول الغربية, وهو استمرار تدفق الطاقة الخليجية بدون أي أخطار قد تؤدي إلى إيقافها أو منعها أو احتكارها, ولعل أبرز هذه المبادرات مبادرة إسطنبول عام 2004 وفيها دعت الدول الغربية من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي إلى مبادرة للتعاون والشراكة بين دول الحلف ودول الخليج العربي, وتطبيقاً لهذه المبادرة قام الحلف بالآتي:

أ– إقامة الندوات والمؤتمرات: لعل أبرزها مؤتمر " دور الناتو في أمن الخليج", الدوحة . قطر 2.1 / ديسمبر 2005 والمؤتمر الدولي حول " حلف الناتو ودول الخليج ", الكويت ديسمبر2006 ومؤتمر " الإعلام في عالم متغيّر بين رؤيتي الخليج والناتو" وزارة الإعلام البحرينية . البحرين 5. 6 يونيو 2007و دور حلف الناتو في السلام والاستقرار", مركز الدراسات الإستراتيجية في القوات المسلحة القطرية, 28 يناير 2008. ومؤتمر "العلاقات بين البحرين والناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون" , البحرين أبريل 2008 و ندوة الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي ضمن إطار مبادرة إسطنبول" 2008 (سيف, 2008, ص 51), وتنظيم ورشة عمل في الكويت حول قضية الإشعاع النووي في 2007, وهي ندوة تتعلق بخبرات الناتو في هذا المجال (الشيخلي, 2015), وفي نفس السياق الاجتماع الذي التقى فيه وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي مع دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2014, حيث أكد الأمين العام السابق للحلف " فوغ راسموسن" خلال هذا الاجتماع قائلاً " إن اطلاق المبادرة (مبادرة اسطنبول 2004) منذ عشر سنوات كان إشارة واضحة إلى أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو موضوع الاهتمام الإستراتيجي للناتو نظراً لأهمية حماية طرق وخطوط النقل لمصادر الطاقة المتوفرة في المنطقة (عيد, 2014).

ب- عقد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية: حيث تحصلت دول الحلف الأطلسي من خلالها على تسهيلات واسعة، مثل إمكانية مرور البارجات والطائرات الحربية والدبابات والجنود واستخدام المجال الجوي والبحري في الحروب المجاورة للمنطقة, حيث تم توقيع هذه الاتفاقيات مع دول الخليج العربي كالكويت وعُمان ومنح صفة حليف استراتيجي من خارج الحلف لكل من الكويت والبحرين (صالح, 2008, ص 59).

ج- الاستشارات والتدريبات والمناورات العسكرية المشتركة: حيث قامت وحدات متخصصة من حلف شمال الأطلسي خلال الأعوام التي أعقبت إعلان المبادرة بتنفيذ تمرينات تخصصية في بحر العرب والخليج العربي, ضمن المبادرة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية, وقد ساهم حلف شمال الأطلسي بكتيبةٍ ألمانية وأخرى من جمهورية التشيك متخصصتين في الحرب النووية والبيولوجية والكيميائية, وموجودتين ضمن مجموعة دولية وتعملان انطلاقاً من الدوحة(النقبي, 2006, ص 174), وفي نفس إطار مبادرة إسطنبول للتعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي ودول الخليج العربي أجرى الحلف في المياه الخليجية في عام 2008 مناورات عسكرية مع أربع دول خليجية كل على حدة (الكويت, الإمارات, قطر , والبحرين) (كشك أ, 2008, ص 265), بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الدول الخليجية بإيفاد عدد من الضباط والمسئولين العسكريين إلى روما في إيطاليا للمشاركة في دورات تدريبية تنظمها كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو, وكذلك المشاركة في دورات تدريبية لمواجهة الكوارث والتعاون في مجال خطط الطوارئ المدنية وتقديم الاستشارة والتدريب في مجال الإشعاع النووي, استناداً إلى خبرة الدول الأوروبية في التعامل مع تساقط الغبار المشع, نتيجة لحادثة مفاعل تشرنوبيل في أوكرانيا عام 1986, وذلك للاستفادة منه في حال وقوع كوارث مشابهة في منطقة الخليج بسبب البرنامج النووي الإيراني(كشك أ, 2008, ص 264), ونتيجة لما للقضية الفلسطينية من تأثير على استقرار المنطقة فقد حث التقرير الاستراتيجي الذي تم تقديمه واعتماده خلال قمة الحلف التي عقدت في العاصمة البرتغالية لشبونة عام 2010 على وجوب ممارسة حلف الناتو لدور مكثف ومركزي في عملية السلام لكي يتمكن من المساعدة على تنفيذها(برناردو بايرس ليما, 2010), وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على مدى الدور الذي سيقوم به في المنطقة العربية مستقبلاً, وقد أكد الأمين السابق للحلف "هوب شيفر" أن التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي سيظل محكوماً بثلاثة ضوابط هي:

1- أن يكون ذلك وفق قرار من مجلس الأمن.

2- أن يكون بطلب من الأطراف المعنية بالأمر.

3- أن يكون دور الحلف ضمن المراحل النهائية من الصراع والتي تتضمن تأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة (كشك ج, 2011).

الخاتمة:

اتضح في هذه الدراسة أن الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها دول الخليج العربي جعل منها محل اهتمام للدول الغربية سواء على صعيد الدول أو على صعيد المؤسسات، وسواء في الماضي أو الحاضر, وإذا كان الموقع الجغرافي للمنطقة الخليجية بالنسبة لطرق التجارة الغربية القادمة من الشرق باتجاه الغرب هو السبب الأول للاهتمام بها في الماضي، فإن اكتشاف النفط والغاز و تكالب القوى الدولية كالاتحاد السوفيتي السابق أو الإقليمية كالعراق وإيران للسيطرة عليها ثم تزايد نشاطات الجماعات المتطرفة في المنطقة هو السبب الرئيس للاهتمام الغربي بها في العقود الأخيرة,ففي ظل الظروف المشحونة بين المعسكرين الشرقي والغربي فترة الحرب الباردة تحولت المنطقة إلى

بؤرة صراع بين المعسكرين, وبانتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولية, وزيادة أهمية الحفاظ على أمن الطاقة وخطوط نقلها, زاد من صدارة المنطقة الخليجية في الاهتمامات الغربية, وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال كثافة العمليات العسكرية والمناورات والتعبئة و دعوات التعاون والشراكة والحوار التي تم توجيهها لدول الخليج العربي في سبيل دعم الاستقرار وعدم اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة بشكل يخدم المصالح الغربية فيها,ونسبة لذلك أصبحت المنطقة الخليجية محطة للتنافس الدولي والإقليمي وموضع تجارب للاستراتيجيات الغربية.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا عرض ما توصلنا إليه من نتائج عبر هذه الدراسة وهي كما يلي:

– نالت دول الخليج العربي اهتماماً واسعاً في كل مداولات ونقاشات و وثائق وتصريحات المسئولين الغربيين, حيث أكدت كلها على مكانة و أهمية منطقة الخليج العربي وعلى أن حماية دوله من أي تهديد إقليمي أو دولي ودعمها في مكافحة الإرهاب يحقق أمن ومصالح كل الدول الغربية.

– تحولت منطقة الخليج العربي إلى قاعدة عسكرية غربية كبرى ترابط فيها القيادة الأمريكية الوسطى، والأسطول الخامس الأمريكي، ووحدات من قوات حلف الناتو التي تقوم على فترات متتالية بعمليات تعبئة وتدريب ومناورات مشتركة مع الدول الخليجية، وتحولت إلى مركز تنطلق منه القوات العسكرية الغربية خاصة الأمريكية للقيام بعمليات عسكرية في المناطق المجاورة كأفغانستان والعراق.

– كثافة العمليات العسكرية كالمناورات والتدريب وتخزين الأسلحة والتوترات المتكررة بين الدول الغربية والجمهورية الإيرانية، وعمليات التدريب والمناورات، وتخزين الأسلحة الغربية في المنطقة الخليجية، وحجم النشاط الكبير الذي تقوم به هذه القوات من خلال عمليات المراقبة الجوية والبحرية في الخليج العربي وبحر العرب تعطي مؤشراً واضحاً للمكانة التي تتمتع بها دول الخليج العربي في الاستراتيجيات الأمنية الغربية.

– تنوعت الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية في تعاملها مع التهديدات والأخطار التي يمكن أن تأتي من المنطقة الخليجية حيث تراوحت بين استخدام العنف والقوة الصلدة وبين استخدام الأساليب اللينة كدعوات الحوار والشراكة.

وبناءً على ذلك سيتعين على دول الخليج العربي في المستقبل القريب التعامل مع هذه السياسات والاستراتيجيات التي تنفذها الدول الغربية في المنطقة والتي يمكن تحديدها في الآتي:

– إن دخول دول الخليج العربي في مبادرات الحوار والشراكة مع الدول الغربية ومؤسساتها المختلفة والتي من أهمها حلف شمال الأطلسي، سيجعلها في الفترة القادمة مضطرة إلى عقد اتفاقيات و تقديم تسهيلات عسكرية ولوجستية بحجة محاربة الإرهاب، ومنع القوى الإقليمية وتحديداً الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إعادة ما فعلته العراق عام 1990 عندما احتلت الكويت وسعت إلى احتلال المملكة السعودية.

– هذه الاستراتيجيات السابقة والحالية التي تبنتها الدول الغربية تجاه منطقة الخليج العربي تعطي مؤشراً واضحاً على مدى التوتر الذي ستشهده المنطقة الخليجية والمناطق التي تجاورها, بسبب سياسة التدخل التي ستنتهجها الدول الغربية سواء من خلال حلف شمال الأطلسي أو الدول الغربية كل على حده.

– إن انتباه الدول الغربية لرغبة بعض دول المنطقة في إحداث خلل في التوازن الإقليمي من خلال محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل كما فعلت العراق سابقاً والجمهورية الإيرانية في الوقت الحاضر, لكي لا تكون

هذه الأسلحة حكراً على الدولة الإسرائيلية فقط, سيخلق حالة من عدم الاستقرار بسبب التنافس الذي سيحدث بين الدول للحصول على أسلحة دمار شامل و إمكانية تفجر الصراع العربي الصهيوني إلى حالة حرب ستكون عواقبها وخيمة على السلم والأمن الدوليين, وعليه سيتعين على الدول الغربية التدخل بشكل أوسع في المنطقة بشكل يحقق مصالحها الأمنية والاقتصادية.

– في ظل ازدياد الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج بحسب الرؤية الغربية خاصة فيما يتعلق بمركزها الإسلامي التاريخي وما يمكن أن تقدمه من حلول ناجعة للقضية الفلسطينية، سيتعين عليها الاستعداد للتعامل مع الكثير من المبادرات الغربية الأمريكية والأوروبية التي تتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي, وإذا لم تقم بتوحيد سياساتها وإيجاد نوع من التنسيق فيما بينها أولاً ومع الدول العربية والإسلامية الأخرى، ستكون في موقع التابع الضعيف الذي سيخضع للقبول بالحلول غير العادلة.

المراجع:

إبراهيم حلمي الغوري, أطلس العالم, دار الشرق العربي, بيروت, 2013.

أحمد محمود عبدالحليم, إستراتيجية الحلف الأطلنطي في الشرق الأوسط, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1989.

أشرف محمد عبد الحميد كشك, تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو, أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2009.

أشرف محمد كشك: الخليج والمحيط الدولي.. البحث عن إستراتيجية موحدة, السياسة الدولية, العدد171, المجلد 43, يناير 2008.

أشرف محمد كشك: حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية, السياسة الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام, 2011, على الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx

المركز الإحصائي لدول الخليج العربي, الإحصاءات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجية 2016, تقرير سنوي, الإصدار رقم 2, مسقط , سلطنة عمان, نوفمبر 2018.

انطوان متى, الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798 – 1978), ط: 1, دار الجيل, بيروت, 1993.

إيمانويل كاراجياتش, صعود إيران كقوة: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر, مجلة حلف الناتو ريفيو, 2016, على الموقع الإلكتروني: www.nato.int

إيهاب عمر , الخليج البريطاني: كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي, ط:1, دار الكتب للنشر والتوزيع, القاهرة 2008.

برناردو بايرس ليما, الناتو والشرق الأوسط الكبير , مجلة المجلة السعودية, في 9 سبتمبر 2010, على الرابط الالكتروني: www.majalla.com

بطرس بطرس غالي, حلف الإطلنطي, الكتاب الحادي والأربعون من سلسلة كتب سياسية, الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة, بدون تاريخ.

بطرس بطرس غالي, محمود خيري عيسى, أحمد محمود عبدالحليم,المدخل في علم السياسة, مكتبة الأنجلو مصرية, القاهرة, 1988.

بكر مصباح تنيرة, " التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي, مجلة دراسات الخليج العربية, السنة 12, العدد 46, أبريل 1986.

بلال صعب, تقاسم المسئوليات: رؤية أمريكية جديدة لأمن دول الخليج, المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, إعداد:عبدالغفارالديواني,2015, على الموقع الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/177

ثالثاً / شبكة المعلومات الدولية:

جاسم حسين, بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج, مركز الجزيرة للدراسات 2014, على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar

خضر عباس عطوان: حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط, المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد: 16, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, خريف 2007.

ديفيد دابليو ليش, الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم تاريخي وسياسي, ترجمة: أحمد محمود, ط: 1, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, 2005.

سرمد عبد الستار آمين, الولايات المتحدة وتركيا . إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط, مجلة دراسات دولية, العدد 49, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بدون تاريخ.

سعيد رفعت: توجهات أمريكية وتوجهات أوروبية جديدة في المنطقة, مجلة شؤون عربية, العدد125, ربيع 2006.

صبيح عبدالله غلام العامري, الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945– 2003, أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية, جامعة سانت كلمنتس العالمية فرع بغداد, 2011.

ظافر محمد العجمي: أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية, سلسلة الدكتوراه, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, مارس 2006.

عبد الخالق عبد الله: الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي, مجلة المستقبل العربي, العدد 299, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, يناير 2004.

عبد الكريم باسماعيل, السياسة الأمريكية في الخليج العربي بعد الحرب الباردة جدلية النفط والقوة, مجلة دفاتر السياسة والقانون, الجزائر, 2012.

عبد المنعم المشاط: الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية, السياسة الدولية,العدد: 171, مؤسسة الأهرام, القاهرة, يناير 2008.

عطا محمد زهرة, في الأمن القومي العربي, ط: 2, دار الكتب الوطنية, بنغازي ليبيا, 1426.

علي الوردي, قصة الأشراف وابن سعود, ط: 3, الفرات للنشر والتوزيع, 2013.

عمر الحسن, مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية, 2015, مركز الجزيرة للدراسات على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar

غانم محمد صالح, أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية, مجلة العلوم السياسية, العدد: 36, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2008.

فتحي العفيفي: الخليج العربي: الأصول التاريخية للقيادة المركزية الوسطى دراسة في الاستعمار الجديد (1945 . 2003), المجلة العربية العلوم السياسية, العدد 24, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, خريف 2009.

فتحي العفيفي: مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي, دراسة تاريخية . سياسية . قانونية, ملف الخليج الاستراتيجي, المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية, القاهرة, 2000.

فتوح أبو ذهب هيكل: الرؤية الأمريكية لأمن الخليج, شؤون خليجية, العدد 37, ربيع 2004.

كلمة الأمين العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر, في: دور الناتو في أمن الخليج, المؤتمر الذي أقامته وزارة الخارجية القطرية بين 30 نوفمبر و1ديسمبر2005/ على الرابط الإلكتروني: <http://www.nato - qater.com/security/arabic>.

كينيث كاتزمان: عُمان: حليف استراتيجي للولايات المتحدة في الخليج, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, يوليو 2005, على الرابط الإلكتروني: www.ecssr.ac.ae

لورنس كورب: الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي, ط:1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبوظبي, 2006.

محمد إبراهيم النقبي: " العلاقات الإستراتيجية الخليجية . الأوروبية" في التقرير الاستراتيجي الخليجي2005 . 2006, إشراف عبد الخالق عبد الله, دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر, القاهرة, 2006.

محمد بدري عيد, حلف الناتو ودول الخليج: تقييم لمبادرة إسطنبول بعد عقد من الزمن, مركز الجزيرة للدراسات, 2014, على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

محمد جميل الشيخلي, الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي, 2015, مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية, على الموقع الإلكتروني: www.rawabetcenter.com

محمد حسنيين هيكل, الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق, دار الشروق, القاهرة, 2003.

محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية, دار النهضة للطباعة و النشر, بيروت, 1989.

محمد سعد أبوعامود, الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي . الإيراني, السياسة الدولية, المجلد 42, العدد 168, أبريل 2007.

محمد عبد السلام , مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة " الدول الصغيرة في الخليج العربي", السياسة الدولية, العدد 168, أبريل, 2007.

محمد كريم كاظم: دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق, مجلة دراسات دولية, العدد 42, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2008.

محمد ناصر شحاتة: الناتو وأمن الطاقة: طبيعة الدور ودلالاته, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, 2006, على الرابط الإلكتروني: www.ecssr.ac.ae

مروان قبلان, العلاقات السعودية الأمريكية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه ؟, دراسات (سياسات عربية), العدد:6, يناير 2014.

مصطفى عبدالله خشيم, موسوعة العلاقات الدولية, ط:1, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والترجمة, دار الكتب الوطنية, بنغازي, 1425.

مصطفى علوي سيف: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه دول الخليج العربي, ط:1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أبوظبي, ,2008.

نتاليا نيكوليفانا تومانوفيتش, الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر, ترجمة: سمير نجم الدين سطاس, ط: 1, مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث, دبي, 2006.

يحي حلمي رجب , أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية, مركز المحروسة للبحوث والنشر, القاهرة, 1997.

يحي سعيد قاعود – علا عامر الجعب, وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب منظمة التحرير الفلسطينية– مركز التخطيط الفلسطيني, السنة العاشرة, العدد: 20 , إبريل 2018.

رابعاً / المراجع الأجنبية:

Michael A. palmer Guardians for the Gulf: A History of A merican Expanding Role in the Persian Gulf 1833-1992 (New York: Free Press 1993)

Nora Bensahel and Daniel L. Byman, eds., The Future Security Environment in the Middle East Confliet, Stability, and politieal Change (Santa Monica, CA:RAND,2003)

Shireen M. Mazari " Arms Control & Nuclear Proliferation: Importance For Asia & the GCC Region " In Dynami c Alliances: Strengthenig Ties Between the GCC and Asia ed.Gulf Research Center (Dubai:Gulf Research Center 2006).pp.59-75

Trinne Flockhart and Kristian sobyKri stensen, Nato and global Partnerships : To be global or to act globally, " DIIS REPORT 7(2008): P.10